ناقشوا إتاحة الفرصة للكوادر الطبية بـ«الصحة» للمشاركة في سلسلة المحاضرات التعليمية

وزير الصحة بحث مع وفد مستشفى مايو كلينك الأميركي تعزيز التعاون في مجالات التعليم الطبي

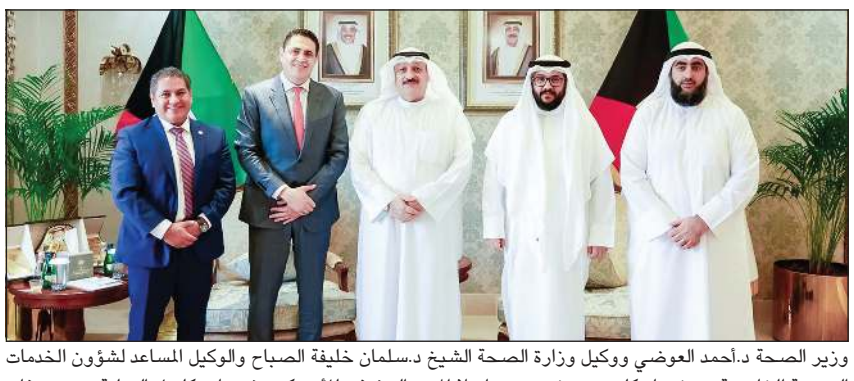

وزير الصحة د.أحمد العوضي ووكيل وزارة الصحة الشيخ د.سلمان خليفة الصباح والوكيل المساعد لشؤون الخدمات الصحية الخارجية د.هشام كلندر مع خوسي باديلا المدير التنفيذي للأميركتين في مايو كلينك الدولية ود.عمر غانم المدير الطبي لمايو كلينك

استقبل وزير الصحة د.أحمد العوضي، في مقر الوزارة، وفدا من مستشفى مايو كلينك الأميركي، إحدى المؤسسات الصحية الأكاديمية الرائدة عالميا، ضم كلا من خوسي باديلا، المدير التنفيذي للأميركتين ـ مايو كلينك الدولية ود.عمر غانم، المدير الطبي لمايو كلينك ـ الشرق الأوسط بحضور وكيل وزارة الصحة الشيخ د.سلمان خليفة الصباح، والوكيل المساعد لشؤون الخدمات الصحية الخارجية د.هشام كلندر.

وفي مستهل اللقاء، رحب الوزير بالوفد، مؤكدا حرص وزارة الصحة على مواصلة تعزيز التعاون مع المؤسسات الصحية الدولية الرائدة، واستثمار هذه الشراكات بما يدعم أولويات الوزارة في تطوير الكفاءات الوطنية، وتوسيع فرص التعليم والتطوير المهني المستمر، والارتقاء بجودة الخدمات الصحية، والاستفادة من الخبرات العالمية في تعزيز جودة الرعاية الصحية بمختلف التخصصات.

وناقش الجانبان مجالات التعاون المشترك، وفي مقدمتها إتاحة الفرصة للكوادر الطبية في وزارة الصحة للمشاركة في سلسلة المحاضرات التعليمية (Mayo Clinic Practice Transformation Lecture Series)، وذلك في إطار التعاون القائم مع مايو كلينك، بما يتيح الاستفادة من برنامج علمي دولي يشارك فيه نخبة من الخبراء والمتخصصين، ويعزز تبادل المعرفة والخبرات مع أطباء وزارة الصحة في دولة الكويت.

وتأتي هذه المبادرة امتدادا لجهود قطاع الخدمات الصحية الخارجية في توظيف علاقاته المؤسسية وشراكاته الدولية، وتحويلها إلى مبادرات عملية تسهم في تنمية القدرات الوطنية، من خلال توفير فرص تعليمية وتدريبية نوعية، وتعزيز تبادل الخبرات، والاطلاع على أحدث الممارسات الطبية العالمية، بما ينعكس إيجابا على جودة الرعاية الصحية والخدمات المقدمة للمرضى.

وفي ختام اللقاء، أعرب وفد مستشفى مايو كلينك الأميركي عن تقديره للجهود التي تبذلها وزارة الصحة في تطوير المنظومة الصحية بدولة الكويت، مشيدا بما تشهده من تطور في مجالات الرعاية الصحية، مؤكدا أهمية استمرار التعاون العلمي والمهني بين الجانبين بما يسهم في دعم التطوير المهني المستمر للكوادر الصحية، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات وفق أفضل الممارسات الدولية.

وفي السياق ذاته، دشنت وزارة الصحة منصة لتدريب الكوادر الصحية بالتعاون مع مستشفى (مايو كلينك) الأميركي عبر سلسلة من المحاضرات يقدمها خبراء ومتخصصون من المستشفى تطرح أحدث التطورات التي تشكل مستقبل الطب وذلك في 18 أغسطس الجاري.

وقال وكيل وزارة الصحة الشيخ د. سلمان خليفة الصباح في تصريح لـ «كونا» إن التعاون بين الوزارة و(مايو كلينك) يعد فرصة مهمة للتعاون في مجالات عدة لكسب الخبرات الطبية والاستفادة منها.

وأضاف الشيخ د.سلمان الصباح أن ما يميز مستشفى مايو كلينك ليس فقط الجوانب السريرية (الإكلينيكية) وإنما جوانب الإدارة ورسم السياسات ما يجعله من أهم المستشفيات حول العالم.

وأكد أن دولة الكويت تمتلك البنية التحتية اللازمة لتحقيق الأهداف المستقبلية لرعاية صحية مستدامة ما ينعكس على حجم الفرص التي يمكن أن تتوافر، متطلعا إلى إسهام مستشفى (مايو كلينك) فيها.

بدوره، قال الوكيل المساعد لشؤون الخدمات الصحية الخارجية بالوزارة د.هشام كلندر في تصريح مماثل لـ «كونا» إن المنصة تهدف إلى نقل الخبرات بين الوزارة والمستشفى ومشاركة أحدث الممارسات الصحية التي تنعكس على مستوى الخدمة وجودة الرعاية المقدمة للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

من جهته، قال المدير الطبي لمستشفى «مايو كلينك» في الشرق الأوسط د. عمر غانم في تصريح مماثل لـ «كونا» أطلقنا بالتعاون مع وزارة الصحة في دولة الكويت سلسلة من المحاضرات تتيح للأطباء في الكويت الاستفادة من الخبرات والمعلومات الطبية التي سيقدمها نخبة من المتخصصين بمستشفى مايو كلينك.

وأضاف د. غانم أن «مايو كلينك» لا يقتصر على الجانب السريري فحسب بل يمتد إلى جانب الأبحاث أيضا إذ تتوافر لديه 22 مختبرا رئيسيا للأبحاث كما ينفق سنويا على الأبحاث نحو 1,3 مليار دولار استثمارا يعكس حجم الاهتمام في هذا المجال.

«نزاهة» تنظّم ورشاً تدريبية لمشروع «أداء» في انطلاق مرحلته الرابعة بمشاركة 36 جهة حكومية

مديرة مشروع «أداء» ومراقبة التعاون مع منظمات المجتمع المدني في «نزاهة» ياسمين الشرهان (متين غوزال)

جانب من الحضور

ندى أبو نصر

نظمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ورشا تدريبية لمشروع «أداء» لتفعيل أخلاقيات الخدمة العامة وتعزيز النزاهة المؤسسية في القطاع العام، بمشاركة ممثلي فرق العمل من 36 جهة حكومية، وحضور نحو 150 مشاركا، مع انطلاق المرحلة الرابعة من المشروع.

وذكرت «نزاهة» أن المرحلة الرابعة تهدف إلى ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية وأخلاقيات الوظيفة العامة، وتعزيز الممارسات المؤسسية الداعمة للحوكمة والوقاية من الفساد.

وأضافت أن الورش التدريبية شهدت انضمام 36 جهة حكومية ضمن أربعة مستويات، هي: البرونزي، والفضي، والذهبي، والماسي، إذ تبدأ جميع الجهات المشاركة بالمستوى البرونزي، ثم تنتقل تدريجيا إلى المستويات اللاحقة بعد استيفاء متطلبات كل مستوى، بما يسهم في بناء منظومة مؤسسية متكاملة لترسيخ أخلاقيات الخدمة العامة وتعزيز النزاهة المؤسسية، وفق مراحل متتابعة تكفل الاستدامة والتطوير المستمر.

وأوضحت أن هذه الورش تأتي ضمن خطة المشروع الرامية إلى تأهيل فرق العمل في الجهات المشاركة، ورفع جاهزيتها لتنفيذ متطلباته وفق المنهجية المعتمدة، من خلال استعراض أهداف المشروع، وآلية تنفيذه، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، والجدول الزمني، ومتطلبات كل مرحلة، بما يسهم في توحيد المفاهيم وتعزيز قدرة الفرق على تطبيق المتطلبات بكفاءة وفاعلية.

وأكدت «نزاهة» حرصها على توفير الدعم الفني والاستشاري المستمر للجهات المشاركة طوال فترة تنفيذ المشروع، من خلال فرق المتابعة المختصة، بما يضمن معالجة التحديات أولا بأول، والإجابة عن الاستفسارات، ومساندة الجهات في استكمال متطلبات المشروع وتحقيق مستهدفاته، انطلاقا من مبدأ الشراكة والتكامل مع الجهات الحكومية.

وبينت أن نجاح المشروع يعتمد على التعاون الفاعل بينها وبين الجهات المشاركة، وعلى الدور المحوري الذي تؤديه فرق العمل في قيادة جهود التنفيذ داخل جهاتها، بما يسهم في تحقيق مستهدفات المشروع، وترسيخ ثقافة النزاهة المؤسسية، ودعم مسيرة التطوير والتميز في القطاع العام.

وفي هذا السياق، أوضحت مديرة مشروع «أداء» ومراقبة التعاون مع منظمات المجتمع المدني في الهيئة، ياسمين الشرهان، أن المشروع يمتد على مدى أربع سنوات، ويعتمد على استيفاء الجهات المشاركة لمتطلبات متدرجة تشمل الجوانب الإدارية والتدريبية والتوعوية، إضافة إلى قياس مستوى الوعي المؤسسي من خلال الاستبيانات والمؤشرات المعتمدة.

وأضافت أن المشروع يهدف إلى تعزيز التميز المؤسسي، وترسيخ أخلاقيات الخدمة العامة، ورفع الكفاءة المهنية، وسد الثغرات الإدارية والقانونية، إلى جانب دعم منظومات الحوكمة والمساءلة وإدارة مخاطر الفساد والوقاية منه داخل الجهات الحكومية.

وأشارت إلى أن الورش التدريبية، التي استمرت يومين، شهدت مشاركة أكثر من 150 متدربا يمثلون جهات حكومية تضم ما يقارب 170 ألف موظف، ما يعكس اتساع نطاق المشروع وأهميته في دعم جهود الإصلاح المؤسسي وترسيخ ثقافة النزاهة في بيئة العمل الحكومي.

واختتمت بالتأكيد على أن مشروع «أداء» يمثل إحدى المبادرات الوطنية الرائدة الهادفة إلى تحويل قيم النزاهة من مفاهيم نظرية إلى ممارسات مؤسسية مستدامة، من خلال بناء بيئات عمل قائمة على الالتزام والشفافية والحوكمة، بما ينعكس إيجابا على جودة الأداء الحكومي وكفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

في إطار جهود «الصحة» لتعزيز الاستثمار بتنمية الكوادر الوطنية

إطلاق أول برنامج وطني للتدريب الميداني في علم الوبائيات «FETP»

عبدالكريم العبدالله

أعلن مركز الكويت للوقاية من الأمراض ومكافحتها، التابع لوزارة الصحة، بدء التسجيل في برنامج التدريب الميداني في علم الوبائيات (FETP) ـ المستوى الأساسي، الذي يعد الأول من نوعه في الكويت، وذلك تمهيدا لبدء التدريب خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2026.

ويأتي إطلاق البرنامج بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، والشبكة الشرق أوسطية للصحة المجتمعية (EMPHNET)، ومكتب منظمة الصحة العالمية في دولة الكويت، في إطار جهود وزارة الصحة لتعزيز الاستثمار في تنمية الكوادر الوطنية، وبناء قدرات مستدامة في مجال الصحة العامة وعلم الوبائيات الميداني.

ويستهدف البرنامج، في مرحلته الأولى، المفتشين الصحيين في وزارة الصحة العاملين في المجالات ذات العلاقة، بهدف تطوير معارفهم ومهاراتهم العملية، وتمكينهم من تطبيقها مباشرة في مواقع عملهم، بما يسهم في رفع كفاءة منظومة الترصد والاستجابة للأحداث الصحية.

ويعتمد البرنامج على منهجية تدريبية تجمع بين ورش العمل والتطبيق العملي من خلال مهام ميدانية يشرف عليها مرشدون متخصصون، مع التركيز على تنمية مهارات الترصد الوبائي، وجمع البيانات وتحليلها، والتقصي الميداني للحالات والتفشيات، وإعداد التقارير والتوصيات المبنية على الأدلة العلمية.

وفي هذا الصدد، قال رئيس قسم طوارئ الصحة العامة بالإنابة، د. محمد قاسم بهبهاني، إن هذا البرنامج يعد خطوة استراتيجية في مسيرة تطوير الصحة العامة في الكويت، حيث يضع الأساس لبرنامج وطني مستدام لإعداد كوادر مؤهلة قادرة على تحويل البيانات إلى معلومات تدعم اتخاذ القرار، وتعزز الكشف المبكر عن المخاطر الصحية، والاستجابة السريعة والفعالة لها، بما يواكب أفضل الممارسات الدولية، ويسهم في تعزيز الأمن الصحي الوطني.

ودعا د.بهبهاني موظفي وزارة الصحة المستوفين لشروط الالتحاق إلى المبادرة بالتسجيل خلال الفترة المحددة، من خلال الرابط الإلكتروني المخصص:
https://www.moh.gov.kw/PHS/PHA/FETPForm.pdf

واستكمال جميع الموافقات الإدارية المطلوبة وفق الآلية المعتمدة، للاستفادة من هذه الفرصة النوعية التي تمثل انطلاقة جديدة في بناء القدرات الوطنية في مجال الوبائيات الميدانية.

تأكيداً على التزامه بتطبيق أفضل الممارسات المؤسسية وتعزيز ثقافة الالتزام

«الأبحاث» ينضم لمشروع «أداء» للسلوك الوظيفي: ترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمسؤولية

كونا: أعلن معهد الكويت للأبحاث العلمية انضمامه رسميا إلى مشروع (أداء) المعني بتطبيق مدونة السلوك الوظيفي وتفعيلها داخل الجهات الحكومية ضمن المستوى البرونزي، وذلك بهدف تعزيز منظومة النزاهة والشفافية وترسيخ مبادئ الحوكمة المؤسسية.

وقال المعهد في بيان صحافي إن انضمامه إلى المشروع يأتي تأكيدا على التزامه بتطبيق أفضل الممارسات المؤسسية وتعزيز ثقافة الامتثال والالتزام بالسلوك الوظيفي بما يسهم في تطوير بيئة العمل المؤسسية ورفع كفاءة الأداء من خلال تفعيل المدونة وفق المعايير المعتمدة.

وأوضح أن المشاركة في المشروع تعد خطوة مهمة في مسيرة التطوير المؤسسي وتعكس حرصه على ترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمسؤولية إلى جانب بناء بيئة عمل قائمة على المهنية والتميز بما ينسجم مع أهداف المشروع في القطاع الحكومي.

مبنى معهد الكويت للأبحاث العلمية

وأكد مواصلته العمل على استكمال متطلبات المشروع والارتقاء إلى المراحل المتقدمة بما يعزز كفاءة الأداء المؤسسي ويدعم تحقيق مستهدفات الحوكمة والتميز المؤسسي.

يذكر أن مشروع «أداء» صادر عن ديوان الخدمة المدنية عام 2021 وتشرف عليه الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) ويهدف إلى دعم الجهات الحكومية في تفعيل مدونة السلوك الوظيفي بما يعزز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام ويخلق بيئة عمل حاضنة للقيم الأخلاقية المهنية.

سياسة صرف الأدوية للمرضى المطروحة حالياً في المرحلة التجريبية ستحدث قبل اعتمادها بصيغتها النهائية

«الصحة» تتجه لاعتماد آلية موحدة لتنظيم إتلاف وحفظ الوصفات الطبية في المرافق الصحية

وصفات المواد المخدرة والمؤثرات العقلية لا يجوز إتلافها إلا بموافقة إدارة التفتيش والتراخيص

عبدالكريم العبدالله

تتجه وزارة الصحة قريبا إلى اعتماد آلية محدثة لتنظيم حفظ وإتلاف «الوصفات الطبية» في المرافق الصحية، في خطوة تهدف إلى توحيد الإجراءات، وتحديد المسؤوليات، وضمان سلامة حفظ الوثائق وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة، بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها في الوزارة. وتضمنت الآلية التي تنشرها «الأنباء» والمزمع اعتمادها قريبا، إجراءات حفظ الوصفات الطبية التي تختلف بحسب نوع الوثيقة، حيث جرى تصنيفها إلى ثلاثة مسارات رئيسية تشمل: الوصفات الطبية اليدوية، وإيصالات صرف الأدوية الصادرة من النظام الإلكتروني، ووصفات المواد المخدرة والمؤثرات العقلية التي تخضع لضوابط وتنظيمات خاصة.

سياسة صرف الأدوية

وبينت الآلية أن سياسة صرف الأدوية للمرضى، المطروحة حاليا في المرحلة التجريبية، ستحدث قبل اعتمادها بصيغتها النهائية لتتضمن الآلية الجديدة لحفظ وإتلاف الوثائق، بما يحقق وضوح الإجراءات وتوحيد التطبيق في جميع مراكز الرعاية الصحية الأولية.

ووفق الآلية، سيتم حفظ إيصالات صرف الأدوية الصادرة من النظام الإلكتروني داخل الصيدلية لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها، للرجوع إليها عند الحاجة، على أن تسلم بعدها إلى المسؤول في المرفق الصحي لاستكمال إجراءات الإتلاف وفق اللوائح المعتمدة.

الوصفات اليدوية

ونصت الآلية على حفظ الوصفات الطبية اليدوية داخل المكان المخصص في صيدلية المرفق الصحي لمدة سنة واحدة من تاريخ تحريرها، ثم تسلم بعد انتهاء مدة الحفظ إلى المسؤول لاستكمال إجراءات الإتلاف وفق الأنظمة المعمول بها في الوزارة.

المواد المخدرة

أما وصفات المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، فأكدت الآلية استمرار العمل بالضوابط المنظمة لها، حيث تحفظ دفاتر الوصفات وسندات الطلبات لمدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد بها، ولا يجوز إتلافها إلا بعد الحصول على موافقة إدارة التفتيش والتراخيص الصيدلانية، وفقا للقرارات والتعاميم المعتمدة.
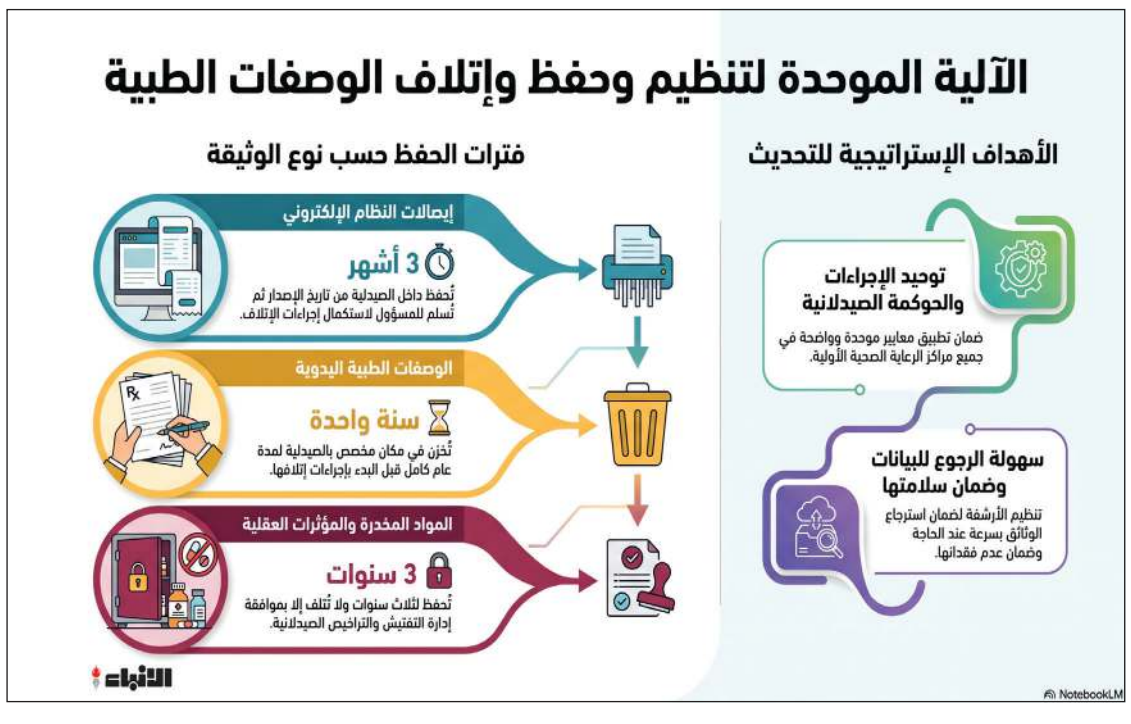
ويأتي هذا التحديث لتعزيز حوكمة الوثائق والوصفات الصيدلانية، وتوحيد آليات حفظها وإتلافها، وضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، مع الحفاظ على سلامة الوثائق وإمكانية الرجوع إليها عند الحاجة.